

قدرة المؤتمر في المجال الذي يتناول البلدان النامية غير الساحلية بغية ضمان التنفيذ الفعال للأنشطة المطلوبة في هذا القرار والتدابير القائمة في مجال دعم البلدان النامية غير الساحلية:

١٦ - تدعو المجتمع الدولي والهيئات التحضيرية لجميع الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية المقبلة ذات الصلة التي تعقدها منظومة الأمم المتحدة على أن تراعي، عند إعداد الوثائق، الاحتياجات والمتطلبات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، ومشاركة هذه البلدان في هذه الاجتماعات والمؤتمرات:

١٧ - ترحب بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(٣٣) عن الإجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، وتطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إعداد تقرير آخر، يراعي فيه أحكام هذا القرار، لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٧٠/٤٨ - تقديم المساعدة إلى الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها قرارها ١٦٩/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، المعنون "إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية"، وإذ تتوقع أن تشترك الدول غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى في الأنشطة والاجتماعات المشار إليها في ذلك القرار،

وإذ تشير إلى النتائج والتوصيات المتفق عليها بشأن المجالات ذات الأولوية والكيفية التي تتخذ بها إجراءات أخرى لتحسين شبكات المرور العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، التي توصل إليها اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية

وإلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين باتخاذ إجراءات مناسبة أخرى، بما في ذلك وضع برامج لزيادة تحسين نظم العبور هذه:

١١ - تحيط علما بنتائج الدراسات المحددة المتعلقة بمسائل المرور العابر، التي أعدتها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتحت المجتمع الدولي على الاستفادة من هذه الدراسات، حسب الاقتضاء، عند وضع استراتيجيات لمعالجة الاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية:

١٢ - تدعو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن ينظم، في حدود المستوى الإجمالي للموارد لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وبالتعاون مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والرؤساء التنفيذيين للجان الإقليمية، ندوة تعقد في عام ١٩٩٤ للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لمعالجة المشاكل الإقليمية المحددة التي تعترض سبيل تنفيذ توصيات اجتماع الخبراء الحكوميين المعقود في أيار/مايو ١٩٩٢ وإلى تقديم نتائج الدراسات المشار إليها في الفقرة ١١ أعلاه إلى تلك الندوة:

١٣ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يسعى للحصول على تبرعات لضمان مشاركة ممثلي البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في الاجتماع وفي الندوة المشار إليهما، على التوالي، في الفقرتين ١٠ و١٢ أعلاه:

١٤ - تحيط علما مع التقدير بإسهام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في وضع تدابير دولية لمعالجة المشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، وتحت المؤتمر، في جملة أمور، أن يبقي قيد الاستعراض الدائم تطور مرافق الهياكل الأساسية للنقل العابر ومؤسساته وخدماته، ويرصد تنفيذ التدابير المتفق عليها، ويتعاون في جميع المبادرات ذات الصلة، بما فيها مبادرات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ويعمل كمركز تنسيق بشأن القضايا الشاملة لعدة مناطق التي تهم البلدان النامية غير الساحلية:

١٥ - تدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن يقوم، بالتشاور مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، باتخاذ تدابير مناسبة، في حدود الموارد الموجودة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، لتعزيز

النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، وأن يضع برنامجا لتحسين مرافقتها للممرور العابر، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٧١/٤٨ - تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي أيدت فيه إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا^(١)، وقرارها ١٥٦/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والمتعلق بتنفيذ برنامج العمل، وقرارها ١٧٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمتعلق بالآثار المترتبة على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج العمل،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها د-٢/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠، الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، فضلا عن الوثيقة المعنونة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"^(٢)، والنصوص التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وبخاصة جدول أعمال القرن ٢١^(٣)،

وإذ تحيط علما بالإعلان الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا، المعقود في نيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عملا بالمقرر المتخذ في الاجتماع الوزاري المعقود في داكا في شباط/فبراير ١٩٩٠^(٤)،

وإذ تشير كذلك إلى أن الهدف الأساسي لبرنامج العمل هو وقف ازدياد التدهور في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا، وتنشيط نموها وتنميتها

الذي عقده مجلس التجارة والتنمية في نيويورك في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٢، حسيما هي واردة في تقرير اجتماع الخبراء الحكوميين^(٥)،

وإذ تشير بصفة خاصة إلى ما تضمنته النتائج والتوصيات التي ووفق عليها في اجتماع الخبراء الحكوميين من فقرات تتعلق بالدول النامية غير الساحلية والمستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية^(٦)،

وإذ تلاحظ أن هذه البلدان تسعى إلى دخول الأسواق العالمية، وأن هذا الهدف يتطلب إنشاء شبكة للممرور العابر تضم عدة بلدان،

وإذ تؤكد أهمية وضع برنامج لتحسين كفاءة بيئة المرور العابر الحالية، بما في ذلك تحسين التنسيق بين النقل بالسكك الحديدية والنقل بالطرق البرية السريعة، في الدول النامية غير الساحلية والمستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية،

وإذ تدرك الدور الهام الذي تؤديه الترتيبات التعاونية الثنائية، والاتفاقات المتعددة الأطراف، والتعاون والتكامل على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي، في الحل الشامل لمشاكل المرور العابر التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وتحسين شبكات النقل العابر في الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية،

١ - تدرك أن الأمر سيتطلب تقديم المساعدة التقنية والمالية الدولية بأشكال مختلفة من أجل تحسين كفاءة بيئة المرور العابر الحالية في الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، بما في ذلك إجراء دراسة استقصائية عامة للاحتياجات التي يلزم تلبيتها في مجال الهياكل الأساسية للممرور العابر وإصلاحه من أجل دعم الجهود والبرامج الوطنية والإقليمية؛

٢ - تدرك أيضا أن الأعمال المضطلع بها، في هذا السياق، من جانب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التعاون الاقتصادي، يمكن أن تكون أساسا للتوسع في دراسة هذه المسألة؛

٣ - تدعو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يقوم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقييم شبكة المرور العابر في الدول